تقرير يرصد أداء البنك المركزي اليمني



مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي أكتوبر 2017م



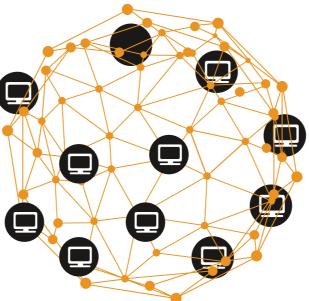
بعد مرور اكثر من عام علي قرار الرئيس عبده ربه منصور هادي نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء الي عدن وتشكيل مجلسِ إدارة في سبتمبر 2016م يستعرض مركز الدرّاسات والاعلام الاقتصادي مستوي أدّاء البُنك وفقا لـ 15 مؤشر رئيسي للأداء والتعرف علي جوانب النجاح والاخفاق.

التقييم	المؤشر	P
	الاعتراف الدولي بالبنك المركزي اليمني : غموض في الموقف الإقليمي والدولي الداعم للبنك حيث لم يعلن عن أي دعم مالي او فني ملموس يسهم في دعم البنك للقيام بدوره في إدارة السياسة النقدية	1
	تفعيل نظام السويفت لتسهيل عمليات التحويلات المالية من والي الخارج : رغم إعلان إدارة البنك عن تفعيلة والقيام بعمليتنين تجريبيتين الا انه ما يزال متوقف حتى الآن.	2
	البناء المؤسسي : لم يتم الاستفادة من كوادر البنك المركزي سواء في المركز الرئيسي او الفروع لتفعيل أداء البنك المركزي حيث يعمل البنك المركزي بكادر الفرع مع توظيف موظفين جدد لا يمتلكون خبرة كافية لادارة المهام الكاملة للبنك المركزي	3
	علاقة البنك بفروعه في المحافظات المحررة حيث لا توجد الية فاعلة للتواصل وعُقد اجتماع واحد لم يشارك فيه جميع الفروع	4
	الربط الشبكي بين البنك المركزي في عدن وفروعه في المحافظات، ما تزال كل الفروع مرتبطة شبكيا بصنعاء بما فيها عدن باستثناء فرع مارب الذي يعمل بشكل مستقل. وعلي سبيل المثال فان فرع سيئون يقبل التحويلات من صنعاء ويقيد سيولة الجمارك مستنديا فقط والنقدية تسلم في صنعاء.	5
	اجتماعات مجلس إدارة البنك أربعة فقط (اجتماعين في عدن واجتماعين خارج اليمن)	6
	السيطرة علي سعر صرف الريال مقابل الدولار : تم اتخاذ اجراء وحيدة تمثل ببيع كمية من الدولار للسوق المحلية، بالإضافة الي قرار التعويم وتوجيه عدد من الرسائل للبنوك وشركات الصرافة بالالتزام بالسعر المعلن لكن معظمهم لم يلتزم بتوجيهات البنك	7
	غرفة المقاصة في البنك المركزي اليمني في عدن ما تزال متوقفة	8
	البنك غير قادر علي إدارة احتياطياته في الخارج حتي اللحظة	9
	لم يتم تعيين شركة تدقيق مالي لمراجعة الحسابات السنوية للبنك المركزي اليمني لعام 2016م	10
	لم يتم تفعيل وحدة جمع المعلومات حول مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب والزام البنوك بقواعد الامتثال المالي	11
	استعادة الثقة بالقطاع المصرفي الرسمي وتغذية السوق بالعملة المحلية الريال : تمت التعاقد لطباعة 800 مليار ريال تسلم منها البنك 390 مليارريال لكن للأسف لم تساهم في استعادة الثقة بالقطاع المصرفي ولم تعالج ازمة السيولة المستمرة حيث ما زال القطاع غير الرسمي وشركات الصرافة هي المسيطرة	12
	تعليق مدفوعات اذون الخزانة والدين العام حتى الآن.	13
	تبعية البنوك التجارية والإسلامية للبنك المركزي في عدن (ما تزال البنوك تخضع لسيطرة فرع البنك بصنعاء بدليل اعتماد السعر غير المعوم، وما تزال البنوك تقدم تقاريرها الي البنك المركزي في صنعاء)	14
	صرف المرتبات ومستحقات الرعاية الاجتماعية : تم صرف مرتبات الموظفين في عدد من المحافظات المحررة باستثناء تعز التي تم الصرف لشهر فقط ولم يتم الصرف لمناطق سيطرة الحوثيين وصالح في معظم محافظات شمال اليمن	15
م بشـکل کامل	فشل في إنجاز المهام تحقيق خطوات في سبيل انجاز المهام لكن لم تكتمل إنجاز المهام	





الاعتراف الدولي بالبنك المركزي اليمني : غموض في الموقف الإقليمي والدولي الداعم للبنك حيث لم يعلن عن أي دعم مالي او فني ملموس يسهم في دعم البنك للقيام بدوره في إدارة السياسة النقدية



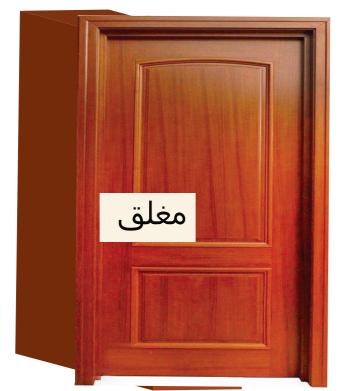
الربط الشبكي بين البنك المركزي في عدن وفروعه في المحافظات، ما تزال كل الفروع مرتبطة شبكيا بصنعاء بما فيها عدن باستثناء فرع مارب الذي يعمل بشكل مستقل. وعلي سبيل المثال فان فرع سيئون يقبل التحويلات من صنعاء ويقيد سيولة الجمارك مستنديا فقط والنقدية تسلم في صنعاء.



اجتماعات مجلس إدارة البنك أربعة فقط (احتماعين في عدن واجتماعين خارج اليمن)



عمليات التحويلات المالية من والي الخارج : رغم إعلان إدارة البنك عن تفعيلة والقيام بعمليتنين تجريبيتين الا انه ما يزال متوقف



غرفة المقاصة في البنك المركزي اليمني في عدن ما تزال متوقفة



حلول مقترحة لتفعيل البنك المركزي

الخيار الأول

تعيين إدارة محايدة وكفؤة من إدارة محايدة للبنك المركزي الخبراء الاقتصاديين والمصرفيين اليمني يتم الاتفاق علي مقر تتولي إدارة البنك المركزي تواجدها بحيث تتولي جمع بحماية دولية وتحتفظ جميع الايرادات من كافة مؤسسات البيانات والعمليات في الاي كلاود الدولة وتقوم بصرف المرتبات علي الانترنت ويتم اعتماد توزيع لكافة موظفي الدولة المدنيين مهام البنك المركزي في مناطق ويتم تعيين الإدارة من خبراء مختلفة بحيث يكون مثلا وكفاءات إدارية متخصصة وتوفر العمليات الدولية وإدارة الحسابات الخارجية في عدن وإدارة الدين العام في صنعاء وقطاع العمليات المصرفية المحلية والرقابة على البنوك في مارب.

الخيار الثاني

لها حماية دولية لتسهيل مهامها والانتقال في كل مناطق اليمن.

بقاء البنك المركزي اليمني في عدن مع تغيير في قيادة البنك المركزي واختيار إدارة كفؤة تقدم خطة مزمنة وعاجلة لوضع معالجات للمشكلات في القطاع النقدي والمصرفي ويتم مراقبة عملها من قبل لجنة من الخبراء المحايديين المحليين والدوليين وبحیث تقدم تقریر انجاز کل 3 اشهر وتقدم نسخة من التقرير الي الرئيس ويتاح للاطلاع من قبل عموم الشعب.

الخيار الثالث

معوقات خارجية

- حالة الشلل في أداء البنك المركزي اليمني في عدن رغم تحمل إدارة البنك والحكومة المسئولية بالدرجة الاولي الا ان هناك عوامل خارجية تشكل عائقا امام نجاحة ابرزها عدم السماح باستئناف تصدير النفط وسهولة نقل الاموال من اليمن الي الخارج وفتح خطوط ائتمان في بنوك خليجية وعربية وكذلك تقديم الدعم المالي والفني وبناء القدرات للبنك المركزي.
- واجهت إدارة البنك المركزي اليمني مواقف محرجة اثناء اجتماعاتها مع قيادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بواشنطن تتعلق بعدم القدرة علي انجاز خطة تفعيل البنك المركزي كانت قد تقدمت بها إدارة البنك عقب قرار نقل البنك المركزي اليمني الي عدن في سبتمبر 2016م.

معلومات جانبية

- محافظ البنك المركزي منصر القعيطي يتقاضى مرتب شهري مقداره 40 الف دولار رغم انه لم يزور العاصمة المؤقته عدن سوي مرتين ولفترات قصيرة جدا حيث اوكل مهامه للقائم باعمال في البنك.
- وبالإضافة الى ما يتقاضاه محافظة البنك المركزي من بدلات لأسفاره الدائمة صرفَت له سيارة حديثة تكلفتها 120 الف دولار.
- كان يتسلم قبل تعيينه وزيرا للمالية ومحافظا للبنك المركزي مبلغ وقدره 2000 دولار كبدل سفر يومي عندما كان يشغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني الزارعي كاك بنك وما يزال يتسلم كافة مستحقاته التي تجاوزت 3 مليون ريال شهريا كرئيس مجلس إدارة سابق من إدارة البنك في صنعاء.
 - معوقات سابقة لنقل البنك المركزي اليمني :
- استنزاف الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة حيث تراجع من 4,7 مليار دولار الي 600 مليون دولار.
 - ارتفاع الديون : وصل اجمالي الدين العام الي ما يقرب من 5 ترليون ريال
- شحة السيولة جراء ضعف الثقة في القطاع المصرفي الرسمي وتحول الدورة المالية الي قطاع الصرافة وتفشي ظاهرة السوق السوداء.



عن المركز:

يعد مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

كان للمركز إسهامات كبيرة في مناقشة وتصويب السياسات الاقتصادية وكشف الاختلالات في الأداء الاقتصادي والتأثير على صناع القرار بما يخدم الرؤية التي يسعى إليها المركز؛ "اقتصاد يمني ناجح وشفاف"، ناهيك عن أدواره في تقديم المعلومة الاقتصادية بصورة مبسطة للمجتمع. و يحرص المركز على الاستمرار في دوره المعرفي رغم الظروف الصعبة التي تعيشها اليمن.

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي Studies & Economic Media Center Address: Taiz, Yemen

- www.Economicmedia.net
- 00967 4 249 306
- 00967 736500078
- **☑** | Economicmedia@gmail.com
- **f** EconomicMedia
- **EconomicMedia**